

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والستون
الملحق رقم ١٢ ألف

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة الخامسة والستون

(من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وصدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ١٢ (A/69/12).

[٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤]

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولاً - مقدمة
٤	ألف - افتتاح الدورة
٤	باء - الممثلون في اللجنة
٥	جيم - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى
٦	دال - انتخاب أعضاء المكتب للدورة السادسة والستين
٧	ثانياً - أعمال الدورة الخامسة والستين
٧	ثالثاً - مقررات اللجنة التنفيذية
٧	ألف - المقرر العام المتعلق بالمسائل الإدارية والمالية والبرنامجية
٩	باء - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٥
١٠	جيم - مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١٠	دال - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية

المرفق

١١	الأول - بيان اللجنة التنفيذية بشأن تعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والتدابير الإنسانية من أجل اللاحثين في أفريقيا
١٤	الثاني - ملخص الرئيس للمناقشة العامة

أولاً - مقدمة

ألف - افتتاح الدورة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها العامة الخامسة والستين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وافتتح الدورة الرئيس، سعادة السفير تشوي سيوكيونغ (جمهورية كوريا).

باء - الممثلون في اللجنة

٢ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألمانيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنن، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانيستان، وتركيا، وتوغو، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وغانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفتزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفنلندا، وقبرص، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وبنغال، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

٣ - وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

أرمينيا، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وباراغواي، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجمهورية أفريقيا الوسطى،

والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، وجورجيا، ودولة فلسطين، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسوازيلند، وسيراليون، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفييت نام، وقطر، والكويت، وليبيا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وميانمار، ونيبال، والنيجر، وهايتي، وهندوراس.

٤ - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بصفة مراقب.

٥ - وحضرت الدورة أيضاً المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى التالية:

بنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منظمة التعاون الإسلامي، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

٦ - وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي.

٧ - وحضر الدورة زهاء خمس وثلاثين منظمة غير حكومية.

جيم - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٨ - أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي: (A/AC.96/LXV/1):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣ - الجزء الرفيع المستوى المتعلق بـ "تعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والتدابير الإنسانية من أجل اللاجئين في أفريقيا".

٤ - بيان المفوض السامي والمناقشة العامة.

- ٥ - النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة:
- (أ) الحماية الدولية؛
- (ب) الميزانيات البرنامجية، والإدارة، والمراقبة المالية، والرقابة الإدارية.
- ٦ - النظر في التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج والرقابة الإدارية والتقييم.
- ٧ - النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ واعتمادها (منقحة).
- ٨ - استعراض المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية.
- ٩ - بيانات أخرى.
- ١٠ - اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٥.
- ١١ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية.
- ١٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ١٣ - أية مسائل أخرى.
- ١٤ - اعتماد تقرير الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية.
- ١٥ - اختتام الدورة.
- دال - انتخاب أعضاء المكتب للدورة السادسة والستين
- ٩ - انتخبت اللجنة بالتركية، بموجب المادة ١٠ من نظامها الداخلي، أعضاء المكتب التالية أسماءهم لكي يؤديوا مهامهم في اللجنة ابتداءً من اليوم الذي يلي مباشرة انتخابهم إلى نهاية آخر يوم من الدورة العامة السنوية التالية.
- الرئيس: سعادة السفير بيدرو كوميساريو (موزامبيق)
- نائب الرئيس: سعادة السفير كارستين ستاور (الدانمرك)
- نائب الرئيس: سعادة السفيرة إليسا غولبيرغ (كندا)
- المقرر: (لم يُنتخب بعد)^(١)

(١) أثناء سير المناقشات بشأن تسمية مقرر من داخل المجموعة الآسيوية، تقرر تعميم اسم المرشح على أعضاء اللجنة التنفيذية فور اختياره من أجل انتخابه عن طريق الإجراء الصامت.

ثانياً - أعمال الدورة الخامسة والستين

١٠ - بدأت الدورة الخامسة والستون بالجزء الرفيع المستوى المتعلق بـ "تعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والتدابير الإنسانية من أجل اللاجئين في أفريقيا". ويرد في المرفق الأول بيان اعتمدته اللجنة التنفيذية في نهاية الجزء الرفيع المستوى.

١١ - كما يرد في المرفق الثاني ملخص للمناقشة العامة قدمه الرئيس.

١٢ - أما البيانات التي أدلى بها المفوض السامي أثناء الدورة، بما في ذلك ما يخص الجزء الرفيع المستوى، والمحاضر الموجزة لكل جلسة، فهي متاحة على الموقع الشبكي للمفوضية: <http://www.unhcr.org/excom>.

ثالثاً - مقررات اللجنة التنفيذية

ألف - المقرر العام المتعلق بالمسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

١٣ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) إذ تشير إلى موافقة اللجنة التنفيذية، في دورتها الرابعة والستين، على الميزانية الأصلية لعام ٢٠١٤ التي تغطي احتياجات كلية بتكلفة ٨٠٠ ٨٤٢ ٣٠٧ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية؛ تلاحظ أن الاحتياجات الإضافية في إطار الميزانيات التكميلية في عام ٢٠١٤ تبلغ ٣٧٦ ٠٩٦ ٩٢٨ دولاراً؛ وتوافق على مجموع الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٤ البالغة ٨٩٦ ٢١٨ ٢٣٦ ٦ دولاراً؛ وتأذن للمفوض السامي إحداث تغييرات، في حدود هذه الاعتمادات الإجمالية، في البرامج الإقليمية والبرامج العالمية وميزانيات المقر.

(ب) تؤكد أن الأنشطة المقترحة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المنقحة)، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.96/1136، تتفق مع النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥))؛ ومع المهام الأخرى للمفوض السامي وفق ما أقرته أو شجعت أو طلبته الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام، ومع الأحكام ذات الصلة بالموضوع من القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.10)؛

(ج) توافق على البرامج والميزانيات الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المنقحة)، على النحو

المبين في الوثيقة (A/AC.96/1136) البالغة ٦٣٠ ٤٤٩ ٢٣٤ دولاراً لعام ٢٠١٥، بما في ذلك المساهمة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتكاليف المقر، والاحتياجات وبرنامج الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية؛ وتأذن للمفوض السامي بأن يُجري، في حدود هذه الاعتمادات الكلية، تعديلات في ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(د) تحيط علماً بالتقرير المقدم من مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.6)، وبتقرير المفوض السامي عن المجالات الرئيسية والتدابير المتخذة استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1135/Add.1)، وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المنقحة) (A/AC.96/1136/Add.1) ومختلف تقارير المفوض السامي المتعلقة بأنشطة الرقابة (A/AC.96/1137 و A/AC.96/1138)؛ وتطلب اطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة استجابة للتوصيات والملاحظات التي أُبديت في مختلف وثائق الرقابة هذه؛

(هـ) تحيط علماً بإغلاق الحساب الخاص لمجموعة العمليات الإنسانية المشتركة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبتفتح حساب خاص جديد لصندوق التأمين الذاتي لإدارة أسطول المركبات على الصعيد العالمي؛

(و) تطلب إلى المفوض السامي أن يستجيب بمرونة وكفاءة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتياجات المشار إليها في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ وتأذن له، في حال ظهور احتياجات إضافية جديدة للطوارئ يتعذر الوفاء بها كاملةً من الاحتياطي التشغيلي، بأن يُنشئ ميزانيات تكميلية ويوجه نداءات خاصة في إطار جميع الأركان الرئيسية للميزانية، على أن تُحال هذه التعديلات إلى كل اجتماع تالٍ للجنة الدائمة للنظر فيها؛

(ز) تنوه مع التقدير بالعبء الذي ما زالت تتحمله البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي تستضيف لاجئين؛ وتحث الدول الأعضاء على أن تعترف بهذا الإسهام القيم في حماية اللاجئين وأن تشارك في الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حلول دائمة؛

(ح) تحث الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الواسعة النطاق التي ينبغي أن تلبها المفوضية، على أن تعمل، بشكل متوازٍ مع الدعم الكبير الذي تقدمه البلدان المستضيفة للاجئين منذ أمد طويل على الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن، لنداء المفوض السامي

الداعي إلى توفير الموارد اللازمة للوفاء بكامل احتياجات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ وضمان تزويد المفوضية بالموارد في الوقت المناسب وعلى نحو يسهل التنبؤ به، مع إبقاء "الاعتمادات المخصصة" عند أدنى مستوى.

باء - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٥

١٤ - إن اللجنة التنفيذية،

وقد بحثت القضايا المعروضة عليها في دورتها الخامسة والستين، وإذ تضع في اعتبارها المقررات المعتمدة خلال تلك الدورة،

(أ) تقرر الدعوة إلى عقد ثلاثة اجتماعات رسمية للجنة الدائمة في عام ٢٠١٥، على أن تُعقد هذه الاجتماعات في آذار/مارس، وحزيران/يونيه، وأيلول/سبتمبر؛

(ب) تؤكد من جديد مقررها المتعلق بإطار برنامج عمل اللجنة الدائمة (A/AC.96/1003)، الفقرة الفرعية ٢ (ج) من الفقرة ٢٥؛ وتأذن للجنة الدائمة بأن تُضيف أو تحذف ما تراه مناسباً من بنود في هذا الإطار فيما يتعلق باجتماعاتها المقررة في عام ٢٠١٥؛ وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تجتمع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لصياغة خطة عمل مفصلة لكي تعتمد اللجنة الدائمة رسمياً في اجتماعها الأول في عام ٢٠١٥؛

(ج) تدعو أعضائها إلى مواصلة بذل الجهود الكفيلة بجعل المناقشة في اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة مناقشة موضوعية وتفاعلية، بحيث تتمخض عن تقديم توجيهات عملية ومشورة واضحة إلى المفوض السامي تمشياً مع مهام اللجنة حسبما يحددها نظامها الأساسي؛

(د) تطلب إلى المفوضية أن تتوخى الوضوح وأن تعتمد نهجاً تحليلياً فيما تقدمه إلى اللجنة من تقارير وعروض، وأن تقدم الوثائق في الوقت المناسب؛

(هـ) تطلب كذلك إلى اللجنة الدائمة أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية.

جيم - مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١٥ - إن اللجنة الدائمة،

(أ) توافق على الطلبات التي قدمتها وفود الحكومات التالية التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهي: أرمينيا، وإندونيسيا، والبوسنة والهرسك، وبنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وليتوانيا، وماليزيا، ونيبال، وهايتي، وهندوراس.

(ب) تأذن للجنة الدائمة بالبت في أي طلبات إضافية تقدمها وفود الحكومات التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

(ج) توافق على القائمة التالية التي تضم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي سيدعوها المفوض السامي إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة ذات الصلة التي ستعقد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥:

الوكالات المتخصصة، والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومجلس أوروبا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

دال - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية

١٦ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى مقررها المتعلق بأساليب العمل المعتمدة في جلستها العامة الخامسة والخمسين (الوثيقة A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥)؛

تقرر اعتماد النموذج المعياري الوارد في الفقرة الفرعية ١ (و) من المقرر الآنف الذكر بوصفه جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية.

المرفق الأول

بيان اللجنة التنفيذية بشأن تعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والتدابير الإنسانية من أجل اللاجئين في أفريقيا

في نهاية الجزء الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والتدابير الإنسانية من أجل اللاجئين في أفريقيا، اعتمدت اللجنة التنفيذية بياناً فيما يلي نصه:

”نحن الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية، نؤكد الطابع الحرج والمعقد لحالات الطوارئ الإنسانية وحالات اللجوء التي طال أمدها في أفريقيا وما تطرحه من تحديات، ونعترف بالجهود الجبارة التي بذلتها الحكومات الأفريقية والاتحاد الأفريقي لمواجهة هذه الأوضاع، ونكرر التزامنا بالسعي إلى التخفيف من تبعاتها والتوصل إلى حلول لها، والعمل على منع وقوعها مجدداً في المستقبل.

ونلاحظ أن دول وشعوب أفريقيا قد أثبتت على مر التاريخ كرم الضيافة والتضامن مع الملايين من اللاجئين الباحثين عن الأمان خارج بلدانهم ومع المشردين داخلياً في بلدانهم. وعزز هذا التضامن عن طريق اتفاقية عام ١٩٦٩ المتعلقة بالجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا لعام ٢٠٠٩ (اتفاقية كمبالا). وقُدِّم الدعم إلى الملايين من أجل إيجاد حلول دائمة، وبخاصة من خلال العودة الطوعية إلى الوطن، في حين تمكن آخرون من الاندماج محلياً أو أُعيد توطينهم في بلدان ثالثة. ونحن ندرك الجهود التي بذلتها، ولا تزال تبذلها، البلدان المضيفة والمجتمع الدولي، من أجل التخفيف من الأعباء الواقعة على المجتمعات المضيفة، ولتعزيز تكيف هذه المجتمعات والمشردين على السواء.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء العدد الكبير من الأشخاص الذين يجبرون داخل بلدانهم على الفرار من مناطقهم وعبور الحدود بسبب الصراعات والعنف وغير ذلك من الأسباب، بما في ذلك الإرهاب. ونحن مترعجون أيضاً لعدم إحراز تقدم كاف نحو إيجاد حل للعديد من أوضاع اللجوء والتشرد الداخلي التي طال أمدها، ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير الحماية، بما في ذلك عدم توفير الأمن للمشردين وللعاملين في المجال الإنساني، وإعادة القسرية، وغير ذلك من الانتهاكات لمبادئ الحماية الدولية. ونشعر بالقلق كذلك نظراً لعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية بسبب محدودية إمكانية الوصول. وعلى الرغم من المستويات القياسية للتبرعات، فقد أدى النقص الكبير في التمويل، من بين أمور

أخرى، إلى تخفيض الحصص الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى، مما أعاق التقدم نحو إيجاد حلول دائمة للتشريد وتسبب في إجبار اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم.

ونحن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي، من خلال تعزيز التضامن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتقاسم الأعباء والشراكة، بتقديم الدعم إلى البلدان والمجتمعات المضيفة من أجل بناء قدرتها على التصدي بصورة أفضل للتحديات المتعددة الأوجه التي يطرحها التشريد القسري، والعمل بصورة خاصة على تعزيز الحماية وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية، وتيسير التوصل إلى حلول دائمة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

ولذا ندعو الدول الأفريقية والمجتمع الدولي إلى ما يلي:

- السعي على وجه السرعة إلى منع الصراعات وبذل الجهود لبناء السلام وتسوية النزاعات، مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير اللجوء الآمن والحماية للسكان المشردين قسراً، وفقاً للأطر والالتزامات والمبادئ الإقليمية والدولية؛
- تعزيز قدرات الحكومات والمجتمعات المضيفة في مجال الاستجابة الطارئة لحالات اللجوء، مع ضمان التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة الإنسانية عن طريق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حالات اللجوء، أو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حالات التشرد الداخلي؛
- تعزيز إطار الحماية للمشردين داخلياً عن طريق الانضمام، حسب الاقتضاء، إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن حماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا لعام ٢٠٠٩؛
- النظر في الانضمام، حسب الاقتضاء، إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية؛
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وضمان الاستجابة بصورة تراعي توفير الحماية بالنسبة لأوضاع الهجرة المختلطة، بما في ذلك المهاجرون الذين يخاطرون بحياتهم في عرض البحر لمحاولة الوصول إلى السلامة؛

- معالجة أوضاع اللجوء التي طال أمدها من خلال مضاعفة الجهود من أجل الوصول إلى حلول دائمة، بما في ذلك العودة الطوعية المستدامة وإعادة الإدماج والمصالحة، فضلاً عن توفير المزيد من فرص إعادة التوطين والإدماج على الصعيد المحلي؛
 - بذل الجهود لوضع برامج تحث على الاعتماد على الذات استناداً إلى الاحتياجات المحددة للاجئين والمشردين داخلياً؛
 - إدراج احتياجات اللاجئين والمشردين داخلياً والعائدين في الاستراتيجيات الوطنية والدولية للتنمية والحد من الفقر، ووضع وتنفيذ مشاريع لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية المضيفة، وتمكين السكان المشردين من العيش بأمن وكرامة؛
 - النظر إلى جميع المتأثرين، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، كشركاء فاعلين في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تؤثر في حياتهم؛
 - توفير المساعدة المالية الكافية والفعالة بما يتناسب مع الاحتياجات، بصورة تعكس روح التضامن وتقاسم الأعباء، من أجل تقديم الدعم للاجئين والمشردين والمجتمعات المضيفة.
- ونعرب عن امتناننا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على الدعم الذي قدمه لتنظيم هذا الجزء الرفيع المستوى.

المرفق الثاني

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

لخص الرئيس المناقشة العامة التي جرت في دورة اللجنة التنفيذية الخامسة والستين كالتالي:

”افتتح المفوض السامي المناقشة العامة بمناشدة الجميع مناشدة حارة لمضافة الجهود في هذه الأوقات التي تشهد تحديات متزايدة، من أجل تلبية احتياجات من شُردوا قسراً بسبب النزاعات أو العنف. وأخذ الكلمة أكثر من ثمانين وفداً قدموا خلالها توصيات بشأن الآفاق المستقبلية.

لقد تناولتم بعض التحديات الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي والمفوضية وشركائها - بدءاً بحالات الطوارئ في الجمهورية العربية السورية والعراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوكرانيا، إلى الحالات التي طال أمدها، والأزمات المنسية، والمهجرة المختلطة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والتهريب وفقدان الأرواح بصورة مأساوية في عرض البحر، وارتفاع أعداد القاصرين غير المصحوبين، ومرض أيبولا الذي يشكل واحدة من أحدث التهديدات. واعترفتم في هذا السياق بأهمية القيادة القوية من جانب المفوض السامي وأثنتم على موظفيه المخلصين وجميع العاملين في المجال الإنساني في ظروف صعبة وخطيرة.

كما أكدت الوفود ضرورة تعزيز الحماية الدولية ومبادئها الأساسية، مثل عدم الإعادة القسرية والوصول السريع ودون عوائق إلى ضحايا النزاعات. وأكدت الدول أهمية الطابع غير السياسي لعمل المفوضية والسمة المحورية لوظيفتها في مجال الحماية.

وسرني أيضاً إعراب العديد من الدول الأعضاء عن تأييدها لإنهاء حالات انعدام الجنسية، وتسليطها الضوء على الجهود المبذولة لمنع وتقليل هذه الحالات.

كما أعربت الوفود عن الاستعداد لتقديم الدعم ودعت إلى بذل جهود إضافية من أجل تمكين المرأة والتصدي للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وتعزيز النهج القائم على السن ونوع الجنس والتنوع، ومساعدة الفئات المهمشة، ومكافحة كراهية الأجانب، وتوسيع نطاق المبادرات لمساعدة اللاجئين في المناطق الحضرية ومواصلة تحسين كفاءة وفعالية المفوضية.

لقد قدمتم توصيات مفيدة، وأنا على يقين من أنها تشكل جزءاً من الطريق نحو المستقبل في نظر المفوضية. وهي تشمل: الحفاظ على الشراكات وتعزيزها وخاصة مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، والحكومات، والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني؛ وتعزيز فرص التعليم للأطفال؛ وتوسيع قاعدة المانحين والعمل مع القطاع الخاص؛ وتحسين التنسيق، مثلما اتضح في الاتفاق الأخير بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التنسيق في السياقات المختلطة. ومثلما جاء على لسان المفوض السامي، دعونا نضع في الاعتبار أن التنسيق ليس الغاية بل الوسيلة لإنجاز المهام بصورة أفضل.

كما شجعت المفوضية على تعزيز التعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ورحبت اللجنة في هذا الصدد بالمبادرة العالمية بشأن اللاجئين الصوماليين، وبمواصلة تنفيذ استراتيجية إيجاد حلول للاجئين الأفغان، والتحالف الجديد من أجل الحلول، والاحتفال القادم بالذكرى الثلاثين لإعلان كارتاخينا، وغيرها. ومما يثلج الصدر أيضاً سماع أن الحكومات تتخذ العديد من المبادرات لتحسين إجراءات اللجوء وحماية حقوق المشردين داخلياً، بما في ذلك برامج الإسكان الإقليمية وبرامج إعادة الإدماج المستدام ومنح تصاريح الإقامة وتحسين إجراءات التسجيل واعتماد تدابير تشريعية.

وجرى الاعتراف بالعبء الهائل الواقع على الحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة. وقد أصابت إحدى الحكومات عندما قالت: ”ينبغي لنا جميعاً النهوض وإظهار المزيد من التضامن مع كافة بلدان العالم التي توجد في الطليعة وتحمل العبء الأكبر الناجم عن تصاعد الأزمات الإنسانية في العالم. ويجب أن نحقق ذلك عن طريق الإنفاق بسخاء وفتح حدودنا“. وأثنت الوفود على العمل الاستثنائي الذي قامت به المفوضية والمفوض السامي لفائدة المشردين في مختلف أنحاء العالم.

إن الدعوة إلى اتخاذ إجراءات - خلال المناقشة العامة والجزء الرفيع المستوى بشأن ”تعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والتدابير الإنسانية من أجل اللاجئين في أفريقيا“، تنطبق على جميع حالات التشرد. وأود أن أسلط الضوء على بعض الأمثلة من تلك الدعوات.

أولاً، لقد دعوتهم إلى زيادة تقديم الدعم بصورة منهجية إلى البلدان والمجتمعات المحلية المستضيفة، التي تشكل شريان الحياة للاجئين الفارين من النزاعات والاضطهاد.

ثانياً، سلطتم الضوء على ضرورة التركيز مجدداً على الوقاية والتصميم الدولي القوي على وضع حد للنزاعات. ومثلما أكده المفوض السامي وكرره الكثيرون منكم،

لا يمكن أن يُعالج الالتهاب الرئوي بتناول عقار الأسيرين، ولذا لا يمكن إيجاد حلول للمشاكل الإنسانية عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية - فالحل الحقيقي لا يمكن إلا أن يكون سياسياً.

ثالثاً، لقد شددتم على ضرورة تعزيز قدرة اللاجئين على التكيف وكسب العيش، من أجل إعطاء اللاجئين فرصة لإعادة بناء حياتهم. ولا ينبغي أن تقتصر التدخلات على توفير الاحتياجات الطارئة، بل يجب أيضاً أن تشمل على برامج أكثر استدامة، وبرامج على المدى الطويل يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للزاعات. وتناول المفوض السامي هذا الأمر، ولكن أود التأكيد مجدداً على ضرورة إشراك الجهات الفاعلة الإنمائية في وقت مبكر، أي منذ بداية حالة الطوارئ، ومن شأن ذلك أن يكون عاملاً مستقرراً مهماً.

رابعاً، لقد سلطتم الضوء على أهمية مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى الحلول، وهو ما وصفه المفوض السامي بـ "أصعب جزء من ولاية المفوضية". ويشمل ذلك الحلول الثلاثة الدائمة المتمثلة في العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين.

خامساً، لقد أكدتم ضرورة إنجاز كل ذلك على نحو "لا يستثني أحداً".

وأخيراً، أود الإشارة إلى الفرصة التي أُتيحت لنا للاستماع إلى خطاب قوي من الأمين العام للأمم المتحدة، الذي شارك كضيف خاص في الجلسة التي عقدت بالأمس. وتلا ذلك مداخلات قدمتها جهتان مانحتان ووفدان من البلدان المضيفة للاجئين. واعترف الأمين العام بجهود وعمل المفوضية واللجنة التنفيذية من أجل النازحين.

وفي ختام المناقشة العامة، أدعوكم إلى تذكر أن هذه الإحصاءات الضخمة قد أعدها أشخاص تركوا أسرهم وحياتهم، ويحلمون بمستقبل آمن وسعيد. ومثلما ذكر الأمين العام، دعونا نعطيهما الشعور بالأمل وتذكيرهم بأن العالم معهم.

